

العمل المصرفي في سبيل التنمية

يحمل مزيد من الإصلاح للقطاعات المالية الأمل لبلدان
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سوزان كرين، ريشي جويال، أ. مشفق مبارك، وراندا ساب

Susan Creane, Rishi Goyal, A. Mushfiq Mobarak, and Randa Sab

المصرفي، وهيكله وكفاءته (بما في ذلك دور الحكومة في القطاع): (٣) نوعية النظم المصرفية والإشراف المصرفي؛ (٤) تطور القطاع المالي غير المصرفي؛ (٥) انفتاح القطاع المالي؛ (٦) المناخ المؤسسي. ويبين تحليل للبيانات عبر البلدان المختلفة بعض الاتجاهات ونقاط الضعف المشتركة، موضحة مجالات للإصلاح في المستقبل.

السياسة النقدية. تستخدم في الأغلب أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، كما تحدد أسعار الفائدة بحرية، وتوجد أوراق مالية حكومية. إلا أن النمو المحدود للأسواق الثانوية لأوراق الحكومة المالية أو عدم وجودها يعرقل استخدام البنك المركزي الواسع لعمليات السوق المفتوحة. وتفتقر قلة من البلدان لإطار شامل لتصميم وتنفيذ السياسة النقدية.

القطاع المصرفي. القطاع المصرفي في عدد قليل من البلدان مثل تلك التي تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي متطور جدا ويحقق أرباحا، وكفؤا. ولكن القطاع المصرفي في نصف المنطقة تقريبا، ليس متطورا بشكل جيد ويسيطر عليه القطاع العام، وتتميز بنوك القطاع العام بتدخل الحكومة في تخصيص الائتمان، وبالخصائر ومشاكل السيولة. والفروق الكبيرة في أسعار الفائدة. والقطاع المصرفي شديد التركيز في أكثر من نصف بلدان المنطقة، إذ تمثل أصول أكبر ثلاثة مصارف أكثر من ٦٥ في المائة من إجمالي أصول البنوك، ودخول بنوك جديدة في القطاع أمر صعب. وفي أجزاء عديدة من المنطقة تنعدم الصرافة الحديثة والمهارات المالية.

التنظيمات والإشراف. قامت بلدان عديدة مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس بتقوية الإشراف والتنظيم المصرفيين وقررت إجراءات حديثة لجمع المعلومات التدبيرية على

مع بحث بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طرق لتحقيق انطلاقة في النمو، يقتضى الأمر جعل إعطاء الأولوية للمزيد من إصلاح النظام المالي، ذلك أن نظاما ماليا أكثر تطورا - بتكلفة أقل للمعلومات والمعاملات - ييسر تخصيص الأكثر كفاءة للموارد. كما يؤدي لتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري وتقدم تكنولوجي أكثر سرعة بالتمكين من تجديد مشروعات الاستثمار الأفضل وتمويلها، ويحشد المدخرات، ومراقبة المديرين، والسماح للمستثمرين بتبادل المخاطر والتحوط ضدها وتنويعها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، قام صناع السياسة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإصلاح قطاعاتهم المالية تدريجيا. ورغم أنهم حققوا بعض التقدم، إلا أن الإصلاح والنمو في أجزاء أخرى من العالم أصاب جهودهم بالخسوف، ومازال هناك الكثير الذي يجب عمله في بلدان كثيرة من المنطقة. فما هي المجالات التي تحقق فيها تقدم؟ وكيف تبدو بلدان المنطقة في المقارنة ببقية العالم؟ للإجابة على هذه الأسئلة، قمنا بدراسة للقطاعات المالية في المنطقة، واستحدثنا أثناء هذه العملية مؤشرات جديدة لقياس التنمية المالية فيها.

لقطة سريعة

بدأت دراستنا بجمع أكثر من ١٠٠ إحصائية كمية ونوعية من ٢٠ من بلاد المنطقة (استبعدنا أفغانستان والعراق والصومال والصفة الغربية وغزة لعدم توافر البيانات). وقد تم تنظيم بيانات عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٠١ تبعاً للمتاح منها، تحت ستة موضوعات، كل منها يعكس وجها مختلفا لتنمية القطاع المالي: (١) تطوير القطاع النقدي والسياسة النقدية؛ (٢) حجم القطاع



أن العديد منها يحتفظ بقيود على ملكية الأجانب للأصول وعلى تحويل المكاسب للخارج. ولدى بعض البلدان مثل إيران وباكستان والجزائر وسوريا وموريتانيا عدة أسعار للعملة أو أسواق موازية للصرف.

المنافسة المؤسسية. في كثير من بلدان المنطقة تعد نوعية أو فاعلية المؤسسات، بما فيها النظام القضائي، والبيروقراطية، والقانون والنظام وحقوق الملكية، ضعيف. فعلى سبيل المثال يتعرض النظام القضائي في بلدان عديدة للضغط السياسي ويتأخر كثيرا في إنجاز عمله، مما يترتب عليه ضعف الإنفاذ القانوني للعقود واسترداد القروض. كم ينزع إنفاذ حقوق الملكية أيضا لأن يكون ضعيفا، مما يعرقل النشاط التجاري والاستثمار ومن ثم النمو.

أدوات قياس جديدة

كانت الخطوة التالية في دراستنا هي استحداث مؤشرات جديدة أو مقاييس جديدة لتطوير القطاع المالي في المنطقة، باستخدام البيانات الكيفية والكمية التي جمعناها من أجل الدراسة. وفي العادة، تقاس التنمية المالية بمجموعة صغيرة من المتغيرات الكمية، مثل نسبة النقود بمعناها الواسع (ن2) إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ائتمان القطاع الخاص إلى مجموع الائتمان، ولكن المقاييس الكمية البسيطة، إذا ما أخذت كل على حدة، لا تحيط بالضرورة بالمقصود بشكل واسع بالتنمية المالية. إن الهيكل

أساس منتظم وللتفتيش على البنوك ومراجعة أعمالها. كما اتخذت خطوات للالتزام بالمعايير الدولية التي وضعتها لجنة بازل حول الإشراف على البنوك مثل زيادة نسب كفاية رأس المال وتقليل الديون المشكوك فيها. ومع ذلك مازالت القروض المعدومة تمثل في أغلب البلدان، من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من إجمالي القروض.

القطاع المالي غير المصرفي. القطاع المالي غير المصرفي في أغلب بلدان المنطقة - والمتمثل في سوق الأوراق المالية، وسوق سندات الشركات، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار المشترك - ليس متطورا بدرجة كافية. وحتى في البلدان التي توجد فيها مثل هذه الأسواق، فإن التداول فيها محدود عادة. ومما يعوق تطور هذه الأسواق بشكل خاص الافتقار إلى إطار تشريعي واضح ومستقر، بالإضافة إلى القيود القانونية على الملكية. وتمويل الإسكان هو واحد من المجالات التي طورت أغلب بلدان المنطقة مؤسسات من أجلها، في الأساس من خلال بنوك متخصصة في الإسكان. إلا أن التكلفة المالية العالية ترتبط بدعم ضمني لمبيعات أراضي الدولة لشركات عامة للتنمية العمرانية، وفي بعض الحالات بقروض ميسرة تقدمها بنوك تنمية وإسكان تمتلكها الدولة لأسر منخفضة ومتوسطة الدخل.

الانفتاح المالي. فتحت بلدان المنطقة بالتدرج حساباتها الجارية والرأسمالية. ولدى نصف بلدان المنطقة تقريبا قطاعات مالية مفتوحة، رغم

وضع مؤشرات للتطور المالي

المؤشر الشامل. تلا استحداث هذا المؤشر مباشرة العمل الذي قام به جيلبار وليتي (١٩٩٩) لأفريقيا جنوب الصحراء. وقد بدأنا بقياس كل بعد من أبعاد التطور المالي. واستخدمنا كلما أمكن المعلومات الكمية، بعد إعادة قياسها بشكل سليم، لتسجيل نقط الحساب لبلد ما. وقد شملت هذه البيانات نسبة أصول بنك تجارى إلى إجمالي أصول البنك المركزى والبنوك التجارية ونسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالى. وفى الحالات التى استخدمت فيها معلومات نوعية، اتخذنا آلية لقياس النقط هى صفر-١-٢. وأعيد قياس كل حسابات النقط حتى تقع فى المجال بين صفر و٢، مع إعطاء نقط أعلى تتوافق مع المستويات الأعلى من التطور المالي. وبعد ذلك تم تخصيص أوزان لكل واحد من المتغيرات الستة والثلاثين المستخدمة فى وضع المؤشر. ولضمان قوة المؤشر، تم حسابه باستخدام أوزان مخصصة، أوزان متساوية بين الموضوعات الستة، وأوزان متساوية بين كل مكون داخل الموضوعات الست. ووجدنا أن تجميع البلدان فى فئات عالية ومتوسطة ومنخفضة من التطور المالي كان متناسبا مع خطط الترجيح المختلفة، على الرغم من أن الترتيب النسبى للبلدان فى داخل كل مجموعة كان مختلفا قليلا.

مؤشر بديل. يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر الذى استحدثه بيم وكالوميريس (٢٠٠١) ويستند إلى بيانات كمية فقط. ولوضع المؤشر، اخترنا أربعة متغيرات تستخدم عادة فى الكتابات. وكانت المتغيرات الأربعة هى نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالى، ونسبة أصول بنوك إيداع الأموال إلى مجموع أصول البنك المركزى وبنوك إيداع الأموال، ونسبة الاحتياطي، ونسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من بنوك إيداع الأموال إلى الناتج المحلى الإجمالى. وتقاس هذه المتغيرات حجم القطاع المالي، أو السهولة النسبية التى تقدم بها البنوك التجارية الأموال، ودرجة توفير الأموال للقطاع الخاص بالمقارنة بتوفيرها للقطاع العام. وبعد ذلك جمعنا هذه المتغيرات باستخدام تقنية إحصائية تسمى « تحليل المكونات الأساسية ». ولا يضم التجميع فحسب مختلف جوانب التطور المالي فى مقياس واحد فحسب ولكنه يقلل أيضا من التحيزات والأخطاء التى قد تصيب سلسلة معينة من البيانات. وعلاوة على ذلك، فإنه اتفقا مع الممارسة المعيارية فى أخذ متوسط المتغيرات إما فى جداول من ٥ سنوات أو من ١٠ سنوات لتسوية تقلبات دورة الأعمال والتركيز على الاتجاهات، أخذنا متوسط البيانات فى جداول من ١٠ سنوات للحصول على ملاحظات عن كل من أعوام الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

مبنية على الموضوعات المذكورة أعلاه (انظر الإطار). يتيح هذا المؤشر الكلى لنا جميع البلدان فى ثلاث فئات : تطور مالى عال ومتوسط ومنخفض (انظر الجدول). وفى المتوسط فاق أداء البلدان فى المستوى العالى من التطور المالي أداء البلدان من المستويات الأدنى فى جميع الجوانب الست للتطور المالي (الشكل ١). ولكن البلدان فى الثلث الأعلى من التطور المالي فى المنطقة تحصل على درجات عالية بشكل خاص بالنسبة للتنظيم والإشراف والانفتاح المالي. كما تحصل البلدان فى الثلث المتوسط على درجات مقبولة فى هذين المجالين. بيد أنه فى كل أنحاء المنطقة، لا تحقق البلدان سوى مؤشرات ضعيفة بالنسبة للمناخ المؤسسى القوى ولتنمية القطاع المالي غير المصرفي.

ترتيب عالمي

كيف تطورت الأنظمة المالية فى داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مر الزمن، وما هو وضع المنطقة بالمقارنة بمناطق أخرى ؟ نظرا لأن المعلومات حول المؤشر الشامل على المستوى المطلوب من التفصيل لبلدان منطقة مينا ليست متاحة على مر الزمن ولا بالنسبة للبلدان الأخرى، فقد استحدثنا مؤشرا بديلا مبنيا فقط على المعلومات الكمية المتاحة على نطاق واسع (انظر الإطار). وفى داخل بلدان المنطقة تقترب ترتيبات البلدان فى ظل كل من المؤشر الشامل والمؤشر البديل بعضها البعض. ويمنحنا هذا مزيدا من الثقة فى استخدام المؤشر البديل لإجراء مقارنات للتنمية المالية عبر الزمن والأقاليم المختلفة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشر البديل ينتج ترتيبات للتنمية المالية بالنسبة لمائة وأربعة وأربعين. والترتيبات مشابهة لتلك التى ظهرت فى كتابات أخرى، مثل كتابات بيم وكالوميريس (٢٠٠١).

ترتيبات

يسمح المؤشر الشامل بترتيب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبعا لمستواها من التطور المالي (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)^(١)

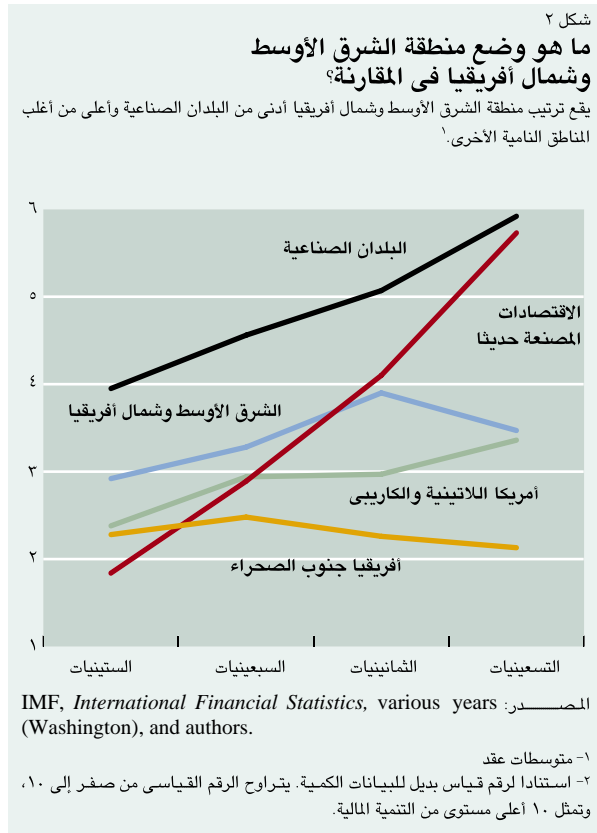
مستوى التطور المالي	متوسط	منخفض
الأردن	باكستان	جمهورية إيران الإسلامية
الإمارات العربية المتحدة	تونس	الجمهورية العربية السورية
البحرين	الجزائر	السودان
عمان	جيبوتي	ليبيا
قطر	مصر	اليمن
الكويت	المغرب	
لبنان	موريتانيا	
المملكة العربية السعودية		

المصدر: المؤلفون.

(١) مبنى على المؤشر الشامل للبيانات النوعية والكمية، والمؤشر يتراوح ما بين صفر إلى ١٠، باعتبار ١٠ هى أعلى مستوى للتطور المالي. والبلدان مرتبة من داخل كل فئة حسب الترتيب الأبجدي.

المالى لبلد ما يتكون من تشكيلة متنوعة من الأسواق والمنتجات المالية، وتشمل التنمية ليس فقط الإجماليات النقدية وأسعار الفائدة ولكن تشمل أيضا الانفتاح المالي، والتنظيم والإشراف، والقدرة المؤسسية (مثل قوة حقوق الدائنين). وعلاوة على ذلك، فإن المقاييس الكمية البسيطة قد تعطي صورة مضللة للتنمية المالية. وبينما ترتبط النسبة الأعلى للنقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالى بشكل عام بالسيولة والعمق المالي الأكبر، إلا أن هذه النسبة قد تتراجع بدلا من أن ترتفع أثناء تطور النظام المالي لأن الناس تتوافر لهم فرص أكبر للاستثمار فى أدوات مالية أطول أجلا أو أقل سيولة.

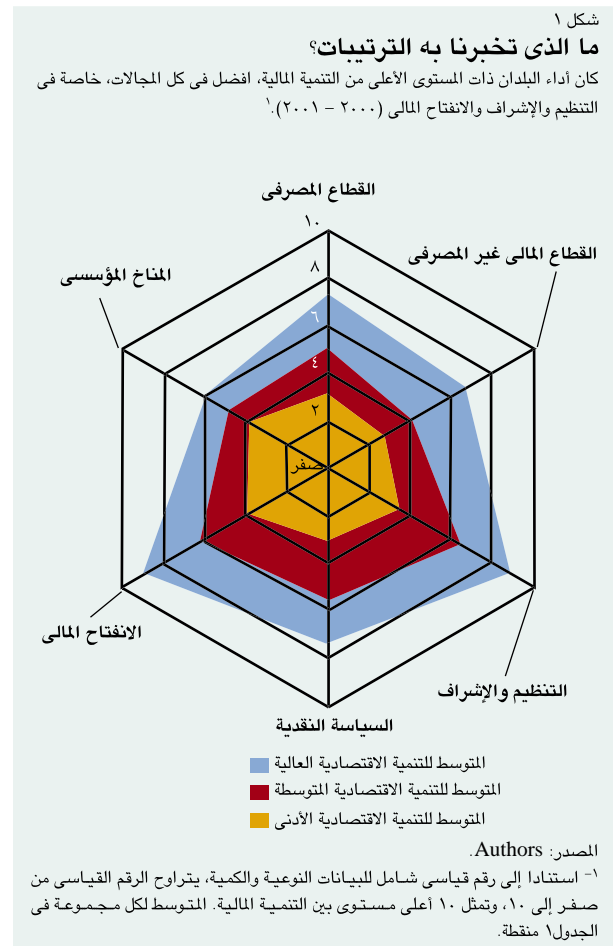
وقد وضعنا مؤشرا أول - المؤشر الشامل - وهو مقياس واحد للتطور المالي لفترة معينة من الزمن هى ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهو يجمع بين ستة مؤشرات مختلفة، كل منها مكون من أربعة إلى تسعة مؤشرات متنوعة



سوزان كرين مساعد مدير، ويعمل ريشي جويال في البرنامج الاقتصادي، في دائرة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي. وأ. مشفق مبارك أستاذ مساعد في إدارة الاقتصاد في جامعة كولورادو في بولدر. ورنادا ساب خبيرة اقتصادية في دائرة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

- David O. Beim and Charles W. Calomiris, 2001, *Emerging Financial Markets* (Boston: McGraw-Hill).
- Enrique A. Gelbard and Sergio Pereira Leite, 1999, "Measuring Financial Development in Sub-Saharan Africa," *IMF Working Paper 99/105* (Washington).
- Mohsin S. Khan and Abdelhak S. Senhadji, 2000, "Financial Development and Economic Growth: An Overview," *IMF Working Paper 00/209* (Washington).
- Ross Levine, 1997, "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda", *Journal of Economic Literature*, Vol. 35 (June), pp. 688-726.
- Karim Nashashibi, Mohamad Elhage, and Annalisa Fedelino, 2001, "Financial Liberalization in Arab Countries," in *Macroeconomic Issues and Policies in the Middle East and North Africa*, ed. By Zubair Iqbal (Washington: International Monetary Fund).
- Paul Wachtel, 2001, "Growth and Finance: What Do We Know and How Do We Know It?" *International Finance*, Vol. 4 (Winter), pp. 335-62.



وحسبما بين المؤشر البديل، شهد أغلب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنمية مالية من الستينيات وحتى الثمانينيات، واستمر التعمق المالى فى كثير منها خلال أعوام ١٩٩٠ (الشكل ٢). إلا أنه فى عدد قليل من البلدان، نتج عن عدم الاستقرار السياسى تدهور فى المؤشر. ويأتى ترتيب المنطقة أدنى بكثير من البلدان الصناعية بالنسبة للتنمية المالية، ولكنه أعلى من أغلب المناطق النامية الأخرى. إلا أنه من المثير للاهتمام ملاحظة أنه رغم أن ترتيب المنطقة كان أعلى كثيرا عن الاقتصادات المصنعة حديثا فى شرق وجنوب شرق آسيا فى الستينيات فقد تخلف وراءها كثيرا فى الثمانينيات والتسعينيات. والتحدى الذى يواجهه صناع السياسة فى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن التى تحاول التنافس فى عالم يزداد عولة، هو تركيز الجهود على النقاط الأضعف فى التنمية المالية، كما بينها مؤشرنا الشامل. وهذا يعنى تدخل أقل من جانب الحكومة فى النظام المالى، مما يتطلب الحد من الملكية العامة للمؤسسات المالية وتقليل التمويل النقدي لعجوزات الميزانية لأقل حد ممكن، والاستثمار فى الموارد البشرية (بما فى ذلك الإدارة القوية والمهارات المالية)، وتدعيم المناخ القانونى. وهذه التدابير لن تزيد الثقة فحسب بل أيضا ستيسر المزيد من الاستثمار والنمو. ■